

## محافظة درعا، واتفاقية خفض التصعيد

20 حزيران 2018

بعد ريفي دمشق وحمص تتصدّر محافظة درعا المشهد السوري، أو مشهد التهجير القسري كالمناطق التي سبقتها، أما ما يجمع هذه المناطق فهو أنها كانت كلّها مضمّنة باتفاقية مناطق خفض التصعيد التي تمّ الاتفاق عليها بين الضامنين الثلاثة. يحاول هذا التقرير الإضاءة على التطوّرات الميدانية في المحافظة، ويرصد الوضع الإنساني على إثر الحملة العسكرية التي بدأت في 18 حزيران 2018.

### مقدّمة:

بعد قيام النظام السوري بتحقيق سيطرته بالسطوة العسكرية والتهجير القسري على كل من مناطق الغوطة الشرقية وجنوبي دمشق، والقلمون، وريف حمص، وهي كلّها كانت متضمّنة في مناطق خفض التصعيد، بدأ النظام السوري بحشد قواته تجاه محافظة درعا، وإرسال رسائل تهديد باقتحام مناطق سيطرة المعارضة فيها. في حين قام حليف النظام الروسي (الضامن في اتّفاقية الأستانا) بمحاولة الالتفاف على اتفاقية خفض التصعيد وإرسال رسائل لفصائل المعارضة في المنطقة الجنوبية بوجوب الانصياع لما يسمّونه "مصالحات"، وإلا فإنهم سوف يشاركون في دعم الحملة العسكرية التي سوف يشتمّها النظام السوري على المحافظة.

### توزّع مناطق السيطرة في المحافظة:

- تشهد درعا منذ ما يزيد عن عام هدوءاً كاملاً على كل الجهات باستثناء جهات تنظيم الدولة الإسلامية الذي يتركّز في حوض اليرموك، حيث تتفاسم السيطرة على المحافظة قوات المعارضة السورية والنظام السوري، وأجزاء صغيرة يتواجد فيها تنظيم الدولة الإسلامية.
- أمّا مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة، فهي في منطقتين شرقية وغربية، يربط بينهما طريق واحد هو الطريق الحربي. تمتد المنطقة الشرقية من حدود المسمية شمال شرق درعا وبلدة صماد جنوب شرق درعا وحتى مدينة درعا البلد، بينما تمتدّ المنطقة الغربية من منطقة مثلث الموت شمال غرب درعا وحتى بلدة تل شهاب جنوب غرب درعا.
  - تنتشر قوات النظام وميليشياته على مناطق تماس متعدّدة في المحافظة، ابتداء من الحدود الشرقية (في محافظة السويداء)، والحدود الشمالية الشرقية (في بلدة المسمية)، مروراً بمدن إزرع وخربة غزالة والشيخ مسكين وشرق مدينة داعل في وسط المحافظة، وصولاً إلى بلدة عتمان ومدينة درعا المحطة، وكذلك في منطقة مثلث الموت شمال غرب المحافظة.
  - بينما تتواجد قوات تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب غرب المحافظة على الحدود الأردنية الفلسطينية، وصولاً إلى حدود مدينة نوى من جهة الشمال.





- كما تمّ استهداف الطرق التالية:
    - طريق الجمرك القديم.
    - الطريق الواصل بين بلدي الكرك الشرقي والمسيفرة: تعرّض لقصف مدفعي.
    - الطريق الواصل بين بلدي كفرناسج والمال: وتعرّض لقصف بمضادّ 23
  - أمّا الطيران الحربي، فقد استهدف كل من اللجاة، ومسيكة بصواريخ عنقودية.
  - **وبالمقابل قامت فصائل المعارضة بالردّ على هذه التحركات لقوات النظام؛ حيث قامت:**
  - بقصف الرتل المتحرّك على أوتوستراد معبر نصيب، وحصل اشتباك بينهم وبين قوات النظام على أطراف درعا البلد من جهة سجنة.
  - استهدفت فصائل المعارضة في درعا المحطة كلاً من المربع الأمني والأفرع الأمنية وتحصينات قوات النظام بقذائف الهاون والمدفعية الثقيلة.
  - في اللجاة، شنّت فصائل المعارضة هجوماً "معاكساً" على قوات النظام التي تقدّمت أمس إلى كتيبة الدفاع الجوي شرق بلدة مسيكة، ودمروا دبابة لهم.
  - كما تمّ استهداف قوات النظام وميليشياته المتمركزة في بلدي حران ولبين بقذائف الهاون، ما أدّى إلى اشتعال الحريق بمدرسة حران التي يتحصّنون فيها.
  - كما استهدفوا الحاجز الشمالي في خربة غزالة بالمدفعية، وقتلوا عدداً من ضباط النظام.
  - حصلت اشتباكات متقطّعة على جبتي المنشية ودرعا المحطة، وأيضاً اشتباكات متقطّعة في أم ولد. وجرّت اشتباكات عنيفة على أطراف كتيبة الدفاع الجوي في شرق بلدة اللجاة.
  - **كما أصدرت فصائل المعارضة تعميمات مع بدء الحملة العسكرية للنظام**
  - أعلنوا أوتوستراد درعا دمشق منطقة عسكرية تحت خط النار.
  - إلغاء سوق الأربعاء في مدينة الحازة، و منع التجمّعات في الساحات العامة والأماكن المهذّدة بالقصف.
  - اعلان بلدة صما وما حولها منطقة عسكرية.
  - كما أعلنت فصائل المعارضة نفي مسؤوليّها عن استهداف مدينة السويداء.
  - على الجانب الآخر قامت فصائل المعارضة باستهداف موقع لداعش في اللجاة بقذائف الهاون، الأمر الذي أدّى إلى مقتل الأمير في التنظيم عماد السبتي وعدد من عناصره. كما استهدفت قوات التنظيم المتشدّد في محيط بلدة حيط المحاصرة بالمدفعية.
- الوضع الإنساني:**
- بدأت حركة نزوح المدنيين من محور مثلث الموت (كفرشمس وناسج) باتجاه محافظة القنيطرة، وتمّ استقبال النازحين في مدارس المحافظة.
  - وتمّ تسجيل حركة نزوح من بلدة بصر الحرير والمسيكة وجدل إلى البلدات المجاورة نتيجة القصف المكثّف، و تسجيل حركة نزوح محدودة جداً من درعا المدينة، أحياء السدّ والبلد باتجاه الريف الشرقي للمحافظة.
  - تشهد مدن وبلدات محافظة درعا الخاضعة لسيطرة المعارضة قطعاً شبه تامّ للتيار الكهربائي، وقطعاً لخطوط الهاتف الأرضية، وقطع مياه الشرب أيضاً عن غالبية المناطق المحرّرة، ممّا يضطرّ الأهالي إلى شراء مياه الآبار.
  - هناك نقص كبير في المواد الغذائية والمحروقات وارتفاع أسعارها، وهناك نقص حادّ في مادّة حليب الأطفال والرضع، حيث تمّ نفاذ حلب الأطفال من كل المشافي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.
  - تعاني المشافي الميدانية في مناطق سيطرة المعارضة لنقص حادّ في الأدوية والأجهزة.
  - تشهد المناطق المحرّرة غلاء بالأسعار جميعها، وزيادة أجور المنازل للنازحين إليها من المناطق المدمّرة.



- كما منع حاجز لقوات النظام في قرية خربة غزالة خروج المدنيين الذين يحملون هويات مكان الولادة درعا، إلى مناطق المعارضة أو إلى مناطق سيطرته.

## التوصيات:

- تسود حالياً حالة من الحذر والترقب والخوف من توسع العملية العسكرية التي بدأها النظام، وما سترتب عليها من أزمة إنسانية قد تطال ما يقارب من نصف مليون إنسان، وصولاً إلى التهجير القسري للسكان. وعليه تدعو المنصة المدنية السورية إلى:
  - أن تضغط الدول الضامنة على النظام لإيقاف الحملة العسكرية، واحترام اتفاق مناطق خفض التصعيد المبرم حتى البدء بمسار عملية الحل السياسي.
  - توجيه المنظمات الإغاثية في البدء بتقييم عاجل للاحتياجات الإنسانية وخاصة الطبية منها، والعمل على إمداد السكان في مناطق المحافظة بها.
  - التدخل للتعامل مع موجات النزوح، والتي يمكن أن تصل إلى الأراضي الأردنية.
  - سماح الحكومة الأردنية للمرضى والمصابين وذوي الاحتياجات الخاصة لتلقي العناية اللازمة على أراضيها.
- وأخيراً، تشير المنصة المدنية السورية أن ما يتم فعله من عمليات عسكرية من قبل النظام وحلفائه تجاه المناطق المعارضة، وعمليات التهجير القسري، وما يحصل من التفاف على اتفاقية وقف إطلاق النار، لا يخدم مسار الحل السياسي في سورية؛ إنما يعقده أكثر. وتؤكد على أن الحل يجب أن يتم برعاية الأمم المتحدة، ووفق مقررات جنيف 1 والقرار 2254 والقرارات ذات الصلة.